A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/716
S/23258
2 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

DEC 4 1991

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون
البندان ١٩ و ٩٨ من جدول الاعمال
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
مسائل حقوق الإنسان

مجلس الامن
السنة السادسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وموجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم للبرتغال
لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، يشرفني أن أنقل اليكم نص بلاغ حكومة البرتغال بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية .

وأكون ممتنا لو تفضلتم باتخاذ اللازم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البندين ١٩ و ٩٨ من جدول الاعمال ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) فيرناندو راينو
سفير البرتغال
الممثل الدائم لدى الامم المتحدة

المرفق

بلاغ مؤرخ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ مقدم من حكومة البرتغال بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية

١ - تشير الأنباء الواردة من تيمور الشرقية والمؤكدة من قبل وكالات الأنباء الدولية (أي من جاكارتا) الى أنه وقعت هذا الصباح مجزرة في الاقليم تسببت في مقتل وجرح عشرات الأشخاص . وقد ذكرت هذه التقارير أن القوات المسلحة الاندونيسية فتحت النار على حشد من الناس يقدر عددهم بحوالي ٠٠٠ ١ شخص ، تجمعوا بالقرب من مدفن سانتا كروز تكريما لسيباستياو رانغيل ، أحد ضحايا حادثة كنيسة موتايل .

٢ - وأكد مصدر اندونيسي رسمي ، نقلت تصريحه وكالة الأسوشييتد برس ، أن ٤٠ شخصا قتلوا أثناء الحادث .

٣ - وحتى وجود المقرر الخاص المعني بالتعذيب للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في ديلي لم يكن رادعا لهذا العمل المشين .

٤ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ، وقع حادث خطير في كنيسة موتايل في ديلي ، أدت فيها أعمال الجنود الاندونيسيين ، في ظروف لا تزال تحتاج الى تفسير كامل ، الى مقتل شابين تيموريين هما سيباستياو رانغيل وأفونسو هنريكيس والى القبض على عشرات آخرين . وقد أكدت صحيفة القوات المسلحة الاندونيسية "انغكاتان بيرسينجاتا" مقتل هذين الشابين . ووجهت منظمة العفو الدولية نداء طلبت فيه إجراء تحقيق فوري ونزيه للظروف التي أدت الى مقتل الشابين . وتشير تقارير غير مؤكدة بعد الى وقوع أحداث أخرى في مليانا ، وسواي ، وفوتوماكا ، تتعلق بشباب كانوا يلتمسون ، على ما يبدو ، اللجوء الى الكنائس المحلية . وهناك أنباء عن وقوع أحداث قتل واعتقالات أخرى وقعت مؤخرا . وتفيد الأنباء أيضا بوقوع لاضطهاد لمن يشتبه في قيامهم بتنظيم المظاهرات أثناء الزيارة البرلمانية المعلقة الآن .

٥ - إن السوابق الرهيبة في ميدان حقوق الإنسان في تيمور الشرقية تعطينا أسبابا قوية للخوف من إمكانية وقوع حالات جديدة من العنف وسفك الدماء في أية لحظة . ففي شهر آب/أغسطس الماضي ، استرعت منظمة العفو الدولية ، أمام اللجنة الخاصة لإنهاء

الاستعمار ، انتباه الامم المتحدة مرة أخرى الى حقيقة مفادها أن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ترتكب باستمرار في تيمور الشرقية ، بعد أن رأت أن ممارسات مثل حالات الاحتجاز القصيرة الأجل المقترنة بالتعذيب وسوء المعاملة لمن يشتبه في معارضتهم للحكم الاندونيسي ، وحالات الإعدام بدون محاكمة ، وحالات "الاختفاء" قد تزايدت . وأفادت هذه المنظمة أن ما لا يقل عن ٣٠ شخصا ، و "ربما أكثر من ذلك بكثير" ، قد قتلتهم قوات الأمن الاندونيسية في عام ١٩٩٠ وفي الشهور الأولى من عام ١٩٩١ في حالات إعدام بدون محاكمة .

٦ - وقد نددت البرتغال من جانبها بصورة منتظمة بهذه الحالة الناجمة حتما عن مسالة إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية التي لم تحل بعد ، فالشعب في ذلك الاقليم محروم من ممارسة حقه في تقرير المصير بسبب استمرار الاحتلال غير الشرعي له من جانب الجمهورية الاندونيسية ، منذ غزوها العسكري الشامل للاقليم في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ .

٧ - وتعرب حكومة البرتغال بأشد لهجة عن استنكارها لهذا العمل الجديد الذي يتصف بوحشية بالغة من جانب القوات المسلحة الاندونيسية ضد جمهور من المدنيين العزل ، متجاهلة المبادئ الأساسية التي تنص على احترام حياة الإنسان .

٨ - ولقد آن الأوان كي يستجيب المجتمع الدولي للنداءات الملحّة الصادرة عن تيمور الشرقية للقيام بعمل عاجل من أجل إنهاء هذا الوضع غير المحتمل .

٩ - وجدير بالذكر أن أحد الأهداف الدائمة للسياسة البرتغالية بشأن تيمور الشرقية ، وهي اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي خاضع لإدارة البرتغال واحتلته على نحو غير شرعي جمهورية اندونيسيا ، كان ، وسيظل ، الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لسكانها وهي حريات حرموا منها خلال الاحتلال على نطاق هو ، بالتناسب ، من أخطر ما كان في هذا القرن .

١٠ - والحالة في الاقليم شجبت دائما في عدة مناسبات دولية من جانب بلدان ومنظمات إنسانية وملتمسين من دوائر مختلفة ، وكذلك من جانب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التيموريين أنفسهم . ولجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ولجنة الامم المتحدة لحقوق الإنسان لديهما سجلات دقيقة بهذا الشأن . ومؤخرا ، قامت مؤسسات منها البرلمان الاوروبي ، والمؤتمر البرلماني لمجلس أوروبا ، والجمعية الاستشارية

المشتركة بين الدول الافريقية ودول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ودول الاتحاد الاوروبي ، بإجراء مناقشات واعتماد قرارات بشأن مسألة تيمور الشرقية ، وهي قرارات تشجب ما يقع في الاقليم من انتهاكات منظّمة لحقوق الإنسان .

١١ - وعلى الرغم من الصعوبات التي تحول دون معرفة ما يحدث في تيمور الشرقية ، أي في مجال حقوق الإنسان ، فإن المعلومات التي تصل إلى الخارج ، عن طريق قنوات مختلفة ، تسمح باستنتاج أن الحالة العامة السائدة في الاقليم قد ازدادت سوءا بدرجة خطيرة وخاصة في الاسابيع القليلة الماضية .

١٢ - وبالمقارنة بما تقرر في الاتفاق الاخير الذي عقد في حزيران/يونيه بشأن صلاحيات البعثة البرلمانية البرتغالية للاقليم (التي من المفترض أن تكون قد بدأت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر) والذي يسمح بأن يتصل الوفد بحرّية وتلقائية بالسكان فإن السلطات الاندونيسية قد قامت بحملة للإرهاب والتخويف بهدف منع هذه الاتصالات . وقد شملت تلك الحملة تعزيز الأمن (الموجود في كل مكان والمتغلغل فيما بين السكان) والهياكل العسكرية ، والقيام بالمراقبة وإجراءات القمع ، وإرغام الاهالي على حضور اجتماعات يتم فيها تهديد أي شخص يريد الاتصال بالوفد البرلماني ؛ وتكثيف استجواب وتعذيب واعتقال و "إخفاء" العناصر المشتبه في معارضتها للحكم الاندونيسي ، وغير ذلك .

١٣ - والمسؤول الرسولي لديلي نفسه ، السنيور زيمينس بيلو ، شجب بشجاعة هذه الحالة وكشف عن أنه يجري تهديد السكان بقتلهم على سبيل الانتقام بعد رحيل الوفد . وزعماء الاحزاب السياسية التيمورية السابقون الذين أيدوا الضم القسري لتيمور الشرقية من جانب اندونيسيا طلبوا ، مثل السنيور بيلو ، وجود مراقبين للأمم المتحدة في نهاية الزيارة البرلمانية لمنع تنفيذ تلك التهديدات .

١٤ - ومما لا شك فيه أن هذا كله قد أدّى إلى تدهور خطير في الحالة في الاقليم ، وإلى إشاعة جو من التوتّر الشديد ، الامر الذي ولّد المخاوف ، وهي مخاوف تأكدت الآن ، من حدوث موجة جديدة من الانتهاكات لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية .

١٥ - وتقع من هذه الناحية مسؤولية خاصة على الامم المتحدة التي انتهكت اندونيسيا مبادئها الرئيسية وقراراتها ، التي تشمل القرارات الصادرة عن مجلس الامن ، بما يعدّ ازدراء صارخا لسلطتها .

١٦ - ولذلك فإن البرتغال تناشد جميع الدول والمنظمات أن تقوم بما يلي :

(أ) إدانة هذا الانتهاك الجديد الواسع النطاق لحقوق الإنسان ضد شعب تيمور الشرقية الذي وقع ، لفترة طويلة ، ضحية لإنكار حقوق الإنسان الاساسية والحريات بالنسبة له ، نتيجة لاستمرار الاحتلال غير الشرعي لأراضيه من جانب اندونيسيا بما يعد تجاهلا لميثاق الامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ؛

(ب) ممارسة الضغط على حكومة اندونيسيا كي تنهي على الفور احتلالها غير الشرعي لتيمور الشرقية والإضطهاد غير الإنساني الذي يمارس ضد شعبها ؛

(ج) المطالبة بإجراء تحقيق محايد وكامل وتحت إشراف دولي لهذه الحادثة التي يؤسف لها أسفا بالغا وبالسماح للمنظمات غير الحكومية الإنسانية بدخول الاقليم ؛

(د) مراقبة أية تطورات في مجال حقوق الإنسان في تيمور الشرقية ، عن كثب ، لمنع حدوث مزيد من سفك الدماء والعنف .

- - - - -